وقفة

▪ عالية طالب

فوق القانون أم تحته؟!

يبدو أن عدوى التصريحات المتضاربة انتقلت من العراق إلى أمريكا، وباتت تقلدنا بتأكيد ونفي المعلومات التي تتناقلها وسائل الأعلام، وكأنها قد دخلت في سباقنا السياسي التصريحي ولا ندري مَن سيتفوق على مَن بحجم النفي المؤكد!!

فقد صرح الرئيس الأميركي باراك أوباما يوم ٢١ من هذا الشهر في مؤتمر صحفي عقده في البيت الأبيض بان بقية الجنود الأمريكيين في العراق سينسحبون في نهاية العام الحالي كما وعد بـ"أن الحرب في العراق قد انتهت بعد ٩ أعوام، مؤكدا انه تحدث مع نوري المالكي رئيس الوزراء عبر دائرة تلفزيونية مغلقة واتفقا على تشكيل لجنة مشتركة عليا للتنسيق بين بغداد وواشنطن. وان العلاقات الأمريكية العراقية ستصبح قائمة على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، وإن العلاقات بين البلدين بعد الانسحاب من العراق ستكون منذ اليوم الأول من العام المقبل علاقات طبيعية كما تكون العلاقات بين دولتين ذات سيادة. لكن هناك تصريحا آخر سبق هذا التصريح صدر عن البيت الأبيض ووزارة الدفاع يوم ١٥ من هذا الشهر نفيا فيه أية قرارات تتعلق بسحب القوات كافة من العراق بحلول نهاية العام!! وجاء هذا النفي تعقيبا على ما نشرته وكالة "اسوشييتد برس" نقلا عن مسؤولين أمريكيين لم تنشر أسماؤهم قولهم إنهم تخلوا تماما عن فكرة احتمال الاحتفاظ بقوة كبيرة في العراق كمدربين لقوات الأمن العراقية بعد ٢٠١١.

فأي من التصريحين نصدق الآن؟ البيت الأبيض ووزارة الدفاع أم الرئيس أوباما؟ وإذا ما علمنا أن بقاء القوات الأميركية كمدربين عسكريين في العراق يتطلب منحهم حصانة فوق القانون العراقي تذكرنا بحصانة "بلاك ووتر" سيئة الصيت فلنا أن نركن إلى تصريح المتحدث باسم التيار الصدري صلاح العبيدي لوكالة "فرانس برس" الذي أشار فيه إلى أن روسيا والصين وفرنسا أبدتا استعدادهما لتدريب القوات العراقية بدلا عن الخبراء الأمريكيين. وان هذه الدول تنظر للاحتلال الأمريكي بأنه السبب الرئيسي في تأخير (تقديم) مساعداتها للعراق والتقدم بأي خطوة تجاهه سواء في الإعمار أو تسليح الجيش وإعطاء الخبرات".

وان كانت موجة هذه التصريحات تشير إلى حاجتنا الماسة لتدريبات عسكرية وأمنية فلنا أن نعود إلى تصريحات علي الدباغ المتحدث باسم الحكومة العراقية في حديثه مع "روسيا اليوم"، الذي قال فيه "إن العراق يملك تجربة غنية بايجابياتها وسلبياتها تستطيع الدول التي تمر بما يسمى بـ"الربيع العربي" إن تستفيد منها، بالأخص ليبيا التي تركها القذافي دولة من دون مؤسسات، بالإضافة إلى تجربة العراق الاقتصادية في المرحلة الانتقالية من خلال التحول من نظام شمولي إلى اقتصاد السوق.!!

وهنا يحق لنا أن نسأل.. هل سيبقون أم سيرحلون؟؟ وهل سيكونون فوق القانون العراقي لو بقوا؟؟ وهل نحن بحاجة إلى تدريباتهم مادمنا نستطيع الآن أن نعطي المشورة والنصح لدول الربيع العربي للاستفادة من تجربتنا التي مضى عليها تسع سنوات وما زلنا محتارين من سيدربنا، الأمريكان، الصين، روسيا أم فرنسا!!!

بايدن يسبق رحلة المالكي إلى واشنطن بزيارة بغداد

الكردستاني يخشى فوضى ما بعد الانسحاب.. ودولة القانون: سنتعامل بحزم مع المليشيات

□ بغداد / المدى

كشف قيادي في التحالف الوطني ان زيارة نائب الرئيس الاميركي جوزيف بايدن الى العراق ستسبق زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي إلى الولايات المتحدة الأميركية.

ونقلت الوكالة الإخبارية للأنباء عن وائل عبد اللطيف قوله أمس: هناك زيارة مرتقبة لنائب الرئيس الأميركي جو بايدن إلى العراق سوف تسبق زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي الى الولايات المتحدة الأميركية.

واشار عبد اللطيف الى أن خروج القوات الأميركية بهذا الشكل لم يكن عامل رضا لواشنطن لذلك ستغير سياستها مع العراق في المرحلة القادمة.

تأتي هذه التصريحات غداة تحذيرات أطلقها التحالف الكردستاني من تزايد العمليات المسلحة وتدخلات دول الجوار وتنامي العنف بالمناطق المتنازع عليها بعد الانسحاب الأميركي نهاية ٢٠١١.

وقال المتحدث الرسمي باسم التحالف مؤيد الطيب لوكالة كل العراق إن "على الكتل السياسية أن تستعد لمخاطر ما بعد الانسحاب الأمريكي في نهاية العام الجاري والتي أبرزها تزايد نشاط المنظمات الارهابية على الساحة وتدخلات دول الجوار في الشأن العراقي بالإضافة إلى احتمالية تصاعد العنف في المناطق المتنازع عليها مثل كركوك وغيرها".

واضاف إن "على الكتل السياسية أن تتكاتف وتسارع إلى إنهاء خلافاتها لمواجهة التحديات والمخاطر التي ستنجم عن الفراغ الذي سيخلفه الانسحاب الأميركي بعد نهاية العام الجاري وعليها أن تتفق على وضع برنامج لحل مشاكلها لأن المسؤولية ستكون بعد ٢٠١١ كبيرة وصعبة وإذا فشلت فستكون هناك تداعيات أمنية وسياسية واقتصادية خطيرة على الوضع العام في البلاد وقد يعاقب الشعب العراقي الكتل السياسية في حال حدوث ذلك".

المالكي خلال اعلانه انسحاب كامل القوات الاجنبية من العراق

وتابع الطيب "من الصحيح لا يمكن حل جميع الخلافات خلال الفترة القصيرة المتبقية على الانسحاب الاميركي لكن يمكن أن تتفق الأطراف السياسية على وضع آليات لحلها تسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي".

مخاوف التحالف الكردستاني ردّ عليها مقرب من رئيس الوزراء، بأن الحكومة ستتعامل بحزم خلال المرحلة المقبلة مع جميع الميليشيات والجماعات المسلحة بغض النظر عن مسمياتها، مبيناً أن أي عذر أو غطاء لعمل هذه الميليشيات أو الجماعات المسلحة قد انتهى.

وتشير بعض التقارير إلى وجود مفاوضات أميركية-عراقية للإبقاء على ١٥٠٠ جندي أميركي لحماية سفارة بلادهم في المنطقة الخضراء، لكن رئيس الوزراء نوري المالكي أكد في مؤتمر صحافي ببغداد على عدم وجود أي جندي أميركي بعد نهاية العام الحالي.

وقال النائب عن دولة القانون سلمان الموسوي لوكالة كردستان للأنباء إن "أي مبرر خلال المرحلة المقبلة لعمل الميليشيات والجماعات المسلحة الأخرى سينتهي بنهاية الوجود الأميركي في العراق نهاية العام الحالي".

وأوضح الموسوي أن "الحكومة ستفرض إجراءات أمنية شديدة تكون أقسى من الإجراءات السابقة، وستتعامل بحزم مع الميليشيات والجماعات المسلحة العاملة في العراق بغض النظر عن مسمياتها بعد الانسحاب الأميركي".

الى ذلك، تعهد رئيس الوزراء نوري المالكي بالإسراع في عملية اكمال بناء القوات المسلحة والاجهزة الامنية وفق مبدأ التوازنات الدستورية والتوافقات السياسية المطلوبة خلال المرحلة المقبلة.

وأجرى رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس البرلمان أسامة النجيفي مباحثات استمرت لساعات متأخرة من ليلة أمس تطرقا فيها إلى مجمل الأوضاع الأمنية والسياسية.

ونقل بيان عن مكتب النجيفي عن تأكيد الأخير على "الدعم الكامل لخطط الحكومة الاتحادية الداعية لملء الفراغ الأمني الذي قد تتركه القوات الأميركية بعد الانسحاب".

ودعا النجيفي "الجميع الى الاسراع في عملية إكمال بناء القوات المسلحة والاجهزة الأمنية وفق مبدأ التوازنات الدستورية والتوافقات السياسية المطلوبة".

ووفقا للبيان فأن المالكي تعهد للنجيفي بإنجاز مطلبه خلال الفترة القادمة كجزء من استحقاق دستوري ووطني"، وفقا لما أورده البيان.

رايس: كنت على صدام دائم مع تشيني وهو داعية حرب متطرف

□ بغداد / المدى

ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن وزيرة الخارجية الأميركية السابقة، كوندليزا رايس، روت في كتاب مذكراتها، التي تصدر الأسبوع المقبل، أنها هددت بالاستقالة من منصب مستشارة الأمن القومي، الذي شغلته في إدارة جورج بوش، لخلافات مع مسؤولين في إدارته ولاسيما نائبه ديك تشيني حول مصير المعتقلين بشبهة الإرهاب ودور واشنطن في عراق ما بعد صدام.

وقالت الصحيفة إن رايس كتبت في مذكراتها، التي ستصدر تحت عنوان (لا شرف أعلى)، إنها اشتكت في تشرين الثاني ٢٠٠١ لدى الرئيس بوش بعدما بلغها أن الأخير أصدر، من دون علمها، مرسوما أعده مستشار البيت الأبيض، ألبرتو جونزاليس، يسمح بإنشاء المحاكم العسكرية الاستثنائية. وكتبت رايس في شكواها بحسب الصحيفة: إذا تكرر هذا الأمر، فإما أن يستقيل جونزاليس وإما أستقيل أنا، فما كان من الرئيس إلا أن قدم الاعتذار لها عما حدث.

وأضافت أنها تساءلت ومعها في هذا وزير الخارجية في حينه، كولين باول، عمّا إذا كان البنتاغون قد نشر ما يكفي من الجنود في العراق للحفاظ على الاستقرار في هذا البلد (بعد الحرب). وكتبت: نعلم الآن أنها كانت غلطة وأن الفوضى التي عمت بعد الحرب أسهمت في تحوّل مروّع نحو المذابح الطائفية التي حدثت على مدى السنوات الثلاث التي تلت.

وأضافت أنها في ولاية بوش الثانية والتي تولت فيها منصب وزيرة الخارجية كانت على صدام دائم مع نائب الرئيس، ديك تشيني، الذي تصفه في مذكراتها بأنه حقا داعية حرب متطرف.

وتقول رايس إن الخلاف الرئيسي بينها وبين نائب الرئيس جرى في ٢٠٠٦ عندما تصدت له، مؤكدة أن المتهمين بالإرهاب لا يجوز أن يختفوا كما يحصل لهم في بعض الأنظمة الديكتاتورية وحضت الرئيس على الاعتراف بأن المشتبه به الرئيسي في أحداث ١١ سبتمبر، خالد شيخ محمد، معتقل في أحد السجون السرية في الخارج.

وبحسب الصحيفة فإن بوش وقف يومها في صف رايس وأمر بنقل المشبوهين بالإرهاب إلى معتقل غوانتانامو.

كما قالت رايس، في كتاب جديد أصدرته مؤخرا، أنها تفاجأت عندما اخبرها رئيس الحكومة الإسرائيلي السابق أيهود أولمرت بالعرض الذي سيقدمه لأبو مازن.

رايس أوردت في كتابها، أن اتفاق السلام الذي يقوم على حل "دولتين لشعبين" يقترب، لكن مخاوفها تأكدت عندما رفض اولمرت تسليم ابو مازن الخارطة التي رسمها والتي، كما يقول اولمرط، تتنازل إسرائيل بموجبها على ٩٤٪ من الاراضي الفلسطينية التي احتلتها عام ٦٧ وطلب منه التوقيع الفوري على الاتفاق، ابو مازن رفض والاتفاق لم يخرج الى حيز التنفيذ، كما تقول رايس.

بعد شهرين طلب الرئيس بوش من ابومازن قبول اقتراح أولمرط، لكن الفلسطينيين لم يكونوا مستعدين وهكذا ماتت الفكرة.

الكتاب، يستعرض اهم محطات السياسة الأميركية في عهد بوش حيث تسمح رايس لنفسها بكشف بعض الاختلافات في وجهات النظر مع الرئيس بوش ونائبه ديك تشيني حول العراق وغيرها من القضايا.

بغداد تشهد استهداف رجال المرور

رجال المرور خلال واجب تنظيم السير (أرشيف)

□ بغداد / المدى

شهدت بغداد امس مقتل وإصابة ١٠ أشخاص بينهم أربعة من عناصر شرطة المرور باشتباك بين دورتين لشرطة المرور ومسلحين، شمال بغداد، فيما أصيب شرطي مرور بانفجار عبوة ناسفة في مدينة الصدر، كما قتل مسلح بانفجار ثلاث عبوات ناسفة أثناء محاولته زرعها بالقرب من ساحة اللقاء في منطقة المنصور، في حين قتلت زوجة عنصر في الشرطة وإصابته واثنين من أبنائه بانفجار عبوة لاصقة وضعت في بوابة منزله وسط قضاء ابوغريب، فيما أصيب ثلاثة من شرطة المرور ومدنيين اثنين بانفجار عبوة ناسفة استهدفت دورية لشرطة المرور في منطقة النهضة، وسط بغداد.فيما أفاد مصدر في الشرطة العراقية، امس، بأن دوي انفجار سمع داخل كلية الشرطة شرق بغداد، من دون معرفة أسبابه، فيما رجح مصدر في وزارة الداخلية أن يكون الانفجار ناجم عن سقوط قذيفة هاون او صاروخ كاتيوشا.

وقال المصدر في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "انفجارا لم تعرف طبيعته سمع، قبل ظهر اليوم (أمس)، داخل كلية الشرطة الواقعة في منطقة شارع فلسطين، شرق بغداد، من دون معرفة أسبابه او الخسائر البشرية والمادية الناجمة عنه".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "القوات الأمنية فرضت طوقا امنيا في محيط الكلية ومنعت الاقتراب منها".

من جانبه رجّح مصدر في وزارة الداخلية طلب عدم الكشف عن اسمه، إن "يكون الانفجار ناجما عن سقوط قذيفة هاون او صاروخ كاتيوشا على مبنى الكلية".

وفي سياق متصل قال مصدر في شرطة محافظة كركوك، أمس، بأن ٢٨ مطلوباً بتهمة "الإرهاب"، بينهم ١٢ من قيادات حزب البعث المنحل، اعتقلوا في عملية أمنية جنوب كركوك.

وقال المصدر في حديث لـ"لوكالة السومرية نيوز" إن "قوة مشتركة من مديرية الأقضية والنواحي والجيش العراقي نفذت، صباح أمس، عمليات دهم وتفتيش في قرية العزيز وقرى قضاء داقوق، جنوب كركوك، اعتقلت خلالها ٢٨ مطلوباً وفقا للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب، بينهم ١٢ من قيادات حزب البعث المنحل بدرجة عضو فرقة وشعبة، فيما ينتمي الباقون لجماعة الطريقة النقشبندية".

وتنص المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب لسنة ٢٠٠٥، على أن من الأعمال التي تعد إرهابية هي العمل بالعنف والتهديد بإثارة فتنة طائفية أو حرب أهلية أو اقتتال طائفي وذلك بتسليح المواطنين أو حملهم على تسليح بعضهم لبعض بالتحريض أو التمويل.

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "العملية استندت إلى أوامر قبض صادرة من وزارة الداخلية في بغداد"، مشيراً إلى أن "القوة نقلت المعتقلين إلى أحد المراكز الأمنية للتحقيق معهم". جنوبا ضبطت قوة أمنية من شرطة محافظة واسط كدسين كبيرين من المخلفات الحربية العسكرية جنوبي المحافظة. وقال مصدر امني لوكالة كل العراق أمس إن "قوة من شرطة المحافظة تمكنت من ضبط كدسين كبيرين من الأعتدة والأسلحة تعود إلى المخلفات الحربية العسكرية في زمن النظام السابق في ناحية الدجيلي والموقع العسكري في مدينة الكوت جنوبي المحافظة". وأضاف أن "القوة قامت بنقل الأسلحة والاعتدة إلى الجهات المعنية وعلى الصعيد ذاته ضبطت شرطة الطوارئ في محافظة ذي قار عددا من الأسلحة والصواريخ في إحدى قرى المحافظة. وقال مصدر أمني في المحافظة لوكالة كل العراق إن "قوة من شرطة ذي قار ضبطت في منطقة كرمة بني سعيد صاروخ نوع كاتيوشا وثمانية صواريخ SBJ٩ ومدفع SBJ٩ عدد [٨] وسبطانة هاون ٨٢ ملم عدد [٢] وقاعدة دوشكا"، مشيرا إلى أن جميع الأسلحة والصواريخ التي تم العثور عليها صالحة للاستعمال".

▪ نصيف تحذر من إحالة مشروع الفاو لمستثمر جديد

طالبت النائبة عن الكتلة العراقية البيضاء عالية نصيف وزارة النقل بعدم إحالة مشروع ميناء الفاو الكبير الى مستثمر جديد لتلافي إضاعة المزيد من الوقت على إعداد خرائط وتصاميم جديدة.

وقالت "المبادرات الفردية من المستثمرين العراقيين تستحق الثناء والتقدير، ولكن عامل الوقت ربما لن يكون في صالحنا في إحالة المشروع لمستثمرين جدد". وأضافت أن "الشركة الإيطالية التي أحيل إليها مشروع ميناء الفاو الكبير قد وضعت الخرائط والتصاميم للمشروع، وأية محاولة لإحالته لمستثمر آخر ستتسبب في عرقلة المشروع في وقت تتسابق فيه الكويت مع الزمن لإنجاز ميناء مبارك". يذكر أن ميناء الفاو الكبير تم وضع حجر الأساس له في شبه جزيرة الفاو جنوبي محافظة البصرة.

▪ تعديل أربع فقرات في قانون المساءلة والعدالة

قالت لجنة المصالحة والمساءلة والعدالة، هناك أربع فقرات في قانون المساءلة والعدالة سيتم تعديلها بما يخدم المصالحة الوطنية.

وبيّن رئيس اللجنة قيس الشذر في تصريح للوكالة الإخبارية للأنباء أن اللجنة بصدد استكمال دراسة موضوع التعديلات التي ستحصل على قانون المساءلة والعدالة والتشاور بعدها مع اللجنة القانونية.

وأضاف الشذر: سيتم تعديل الفقرات وعرضها على اللجنة القانونية لغرض أكمال صياغته قانونياً ومن ثم يعرض على مجلس النواب للقراءة والتصويت.

وأكد الشذر: وجود أربعة فقرات سيتم تعديلها مبدئياً بما يخدم المصالحة الوطنية، رافضاً الكشف عن الفقرات التي يراد تعديلها، تحسبها لتحويلها لقضية سياسية، لافتاً إلى وجود مسؤولية مشتركة تجاه المصالحة ولم شمل العراقيين باتجاه تطبيق موضوع المساءلة والعدالة بشكل عادل وبما يضمن استحقاق الجميع.

▪ النزاهة النيابية تطلب رقابة مكاتب الصيرفة

دعت لجنة النزاهة البرلمانية الوزارات المعنية بتشكيل لجان رقابية تتابع عمل المصارف ومكاتب الصيرفة العراقية للحد من ظاهرة غسيل الأموال للعملة المحلية.

وقال عضو اللجنة خالد العلواني: إن اللجنة أرسلت كتاباً إلى وزارة المالية والجهات المعنية طالبت به تشكيل لجان رقابية تأخذ دورها لمتابعة عمل مكاتب الصيرفة والمصارف العراقية للحد من ظاهرة غسيل أموال العملة الحالية.

وأضاف العلواني: هذه الظاهرة لم تتحملها المصارف ومكاتب الصيرفة فقط بل هناك تجار عراقيون ومن دول أخرى استغلوا الوضع غير المستقر في البلد من خلال متاجرتهم لمواد ممنوعة مما أدى إلى فوضى اقتصادية في السوق المحلية.

يذكر هناك أوساط مالية كشفت عن وجود غسيل أموال للعملة العراقية الحالية وانعدام الرقابة المالية من قبل الحكومة الاتحادية.